الأمم المتحدة S/2025/738

مجلس الأمن

Distr.: General
11 November 2025
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدِّم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 11 تموز/يوليه 2025 (S/2025/460)، ويسلط الضوء على التقدم المستمر، وكذلك المجالات التي لا تزال تثير القلق. ولئن كرر الطرفان الإعراب عن التزامهما بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، فقد ظل الوضع هشاً، واستمرت انتهاكات القرار.

2 - ولم يُحرَز أي تقدم فيما يتعلق بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية عملا باتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وقرار مجلس الأمن 2790 (2025)، مع الإبقاء على وجود له في خمسة مواقع والاحتفاظ بـ "منطقتين عازلتين" شمال الخط الأزرق (انظر S/2025/153، الفقرة 1). وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا شن غاراته في محيط الخط الأزرق وكذلك في جنوب وشرق لبنان.

3 - وفيما واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) تحديد الأسلحة غير المأذون بها جنوب نهر الليطاني، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتكليف مجلس الوزراء اللبناني للجيش اللبناني بوضع خطة لحصر السلاح بيد الدولة. وفي هذا السياق، أحرز الجيش اللبناني مزيداً من التقدم في تفكيك البنى التحتية العسكرية غير الحكومية ومصادرة الأسلحة غير المأذون بها جنوب نهر الليطاني، بما في ذلك بدعم من القوة المؤقتة. وتم أيضا تسليم الأسلحة إلى الجيش اللبناني في عدة مخيمات للاجئين الفلسطينيين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا- تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف- وقف الأعمال العدائية

4 - رصدت رادارات القوة المؤقتة 121 مساراً لمقذوفات أطلقت من جنوب الخط الأزرق إلى شماله ومسارين لمقذوفات أطلقت من شمال الخط الأزرق إلى جنوبه بالقرب من ميس الجبل (القطاع الشرقي) في 27 حزيران/يونيه[1]. وفي 1 تموز/يوليه، رصدت القوة المؤقتة اعتراضا من قبل منظومة دفاع جوي تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق، في شمال شرق كفركلا (القطاع الشرقي). ولم تتمكن القوة المؤقتة من تحديد سبب الاعتراض. ورصدت البعثة أو اكتشفت 14 غارة جوية، بالإضافة إلى إطلاق نيران أسلحة خفيفة من جنوب الخط الأزرق إلى شماله في أكثر من 30 مناسبة. كما سمعت القوة المؤقتة أو اكتشفت انفجارات في منطقة عمليات البعثة أكثر من 40 مرة، وهو ما يتوافق مع تقارير إعلامية عن وقوع غارات على دراجات نارية ومركبات ومعدات هندسية. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قصف في منطقة المصيلح بقضاء صيدا (خارج منطقة العمليات) "آليات هندسية يستخدمها حزب الله لإعادة إنشاء بنية تحتية إرهابية". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام (A/80/483-S/2025/637)، ذكر الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة أن هذه الضربات "أدّت إلى مقتل شخص وجرح سبعة آخرين، وتدمير المئات من آليات ومعدات البناء والإعمار، وإلحاق أضرار جسيمة بالمؤسسات التجارية المستهدفة". وفي أعقاب غارات شنت على منطقة النبطية في 16 تشرين الأول/أكتوبر، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه "هاجم بنية تحتية إرهابية تابعة لحزب الله ومنظمة أخضر بلا حدود" "مكّنت محاولات حزب الله إعادة الإعمار تحت غطاء مدني".

الشكل الأول

مسارات المقذوفات التي رصدتها القوة المؤقتة في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025

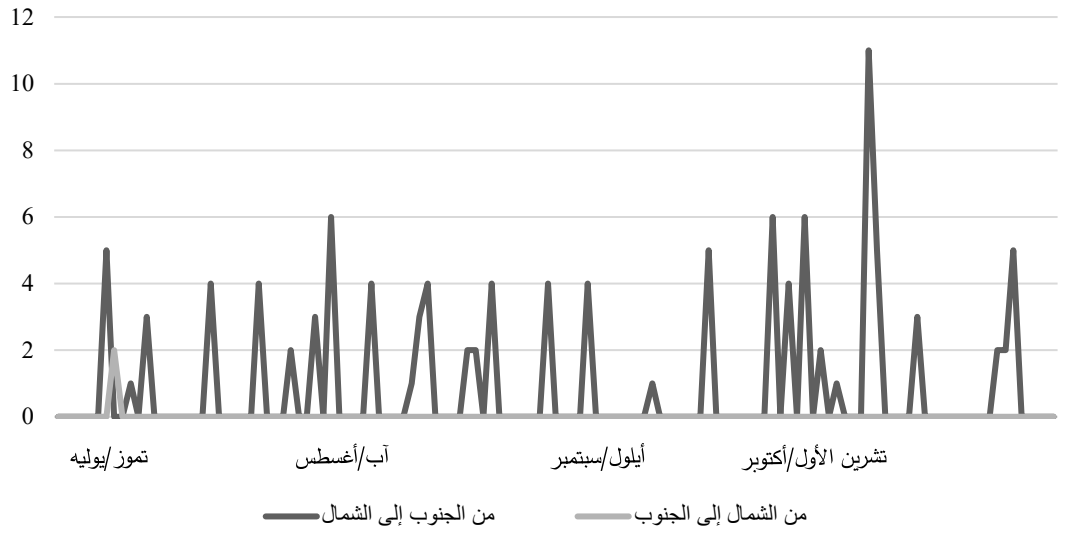

المصدر: القوة المؤقتة.

(1) كل مسار من هذه المسارات يمكن أن يكون دليلا على إطلاق عدة مقذوفات. وكانت جميع المسارات المسجلة تقريبًا لصواريخ وقنابل هاون وقذائف مدفعية. ولا تستطيع رادارات القوة المؤقتة كشف بعض أنواع المقذوفات، مثل صواريخ جو - أرض، وقذائف الدبابات، والصواريخ المحمولة المضادة للدبابات، أو تلك التي تُطلق من الأسلحة الخفيفة.

5 - وكانت هناك ضربات متكررة لجيش الدفاع الإسرائيلي على أهداف مزعومة لحزب الله، بما في ذلك أفراد يُزعم أنهم متورطون في جهود إعادة تأهيل مرافق إنتاج الأسلحة وتخزينها وغيرها من البنى التحتية التابعة لحزب الله، وخاصة في جنوب نهر الليطاني، وفي مناطق البقاع وجزين والنبطية.

الشكل الثاني

الغارات الجوية الأسبوعية التي رصدتها القوة المؤقتة في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025

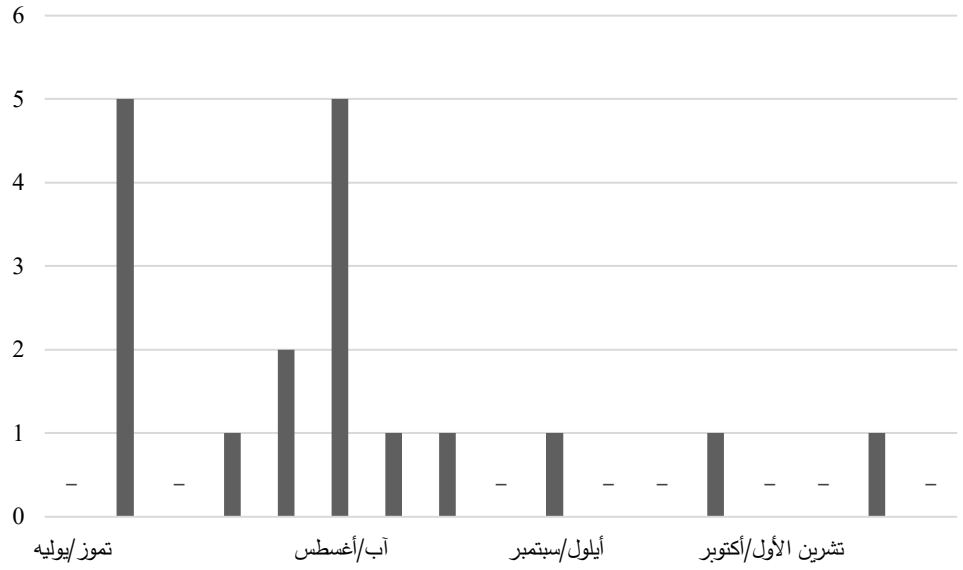

المصدر: القوة المؤقتة.

6 - وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي منشورات على عدة قرى جنوبية تحذر من التعاون مع حزب الله. ففي 18 أيلول/سبتمبر، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي "تحذيرات عاجلة" للسكان في برج قلاوية والشهابية (كلاهما في القطاع الغربي)، ودبين وميس الجبل (كلاهما في القطاع الشرقي) وكفر تبنيت في منطقة النبطية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، رصدت القوة المؤقتة غارات جوية بالقرب من برج قلاوية وكفر تبنيت. وسمع أفراد حفظ السلام دوي انفجارات تتوافق مع تقارير عن وقوع غارات جوية بالقرب من دير سريان وميس الجبل ودبين (جميعها في القطاع الشرقي). وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق أنه قصف "منشآت تخزين أسلحة" تابعة لحزب الله.

7 - وفي 13 آب/أغسطس، قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، إنه "تم القضاء على أكثر من 240 إرهابيًا وتم تنفيذ ما يقرب من 600 غارة جوية" منذ دخول وقف الأعمال العدائية حيز التنفيذ.

8 - ومنذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قُتل ما لا يقل عن 109 مدنيين جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، من بينهم 21 امرأة و 16 طفلاً وفقاً لما تحققت منه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات في إسرائيل. وأفادت وزارة الصحة العامة في لبنان عن مقتل 12 شخصاً، من بينهم 7 سوريين، في أعقاب الغارات الإسرائيلية على "مجمعات عسكرية لحزب الله" في البقاع الشرقي في 15 تموز/يوليه. وأبلغت الوزارة عن مقتل شخص واحد وإصابة 11 آخرين بجروح في

أعقاب الغارات التي شنتها إسرائيل بالقرب من مستشفى في تبنين (القطاع الغربي) في 19 أيلول/سبتمبر، وسقوط 5 قتلى، من بينهم 3 أطفال، جراء غارة بالقرب من بنت جبيل (القطاع الغربي) في 21 أيلول/سبتمبر. وفي بيانات منفصلة، أدانت القيادة اللبنانية الغارة التي وقعت في بنت جبيل ووصفتها بأنها "مجزرة جديدة". وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "قضى على إرهابي من حزب الله ... كان ينشط في منطقة مدنية" وأعرب عن أسفه لوقوع "إصابات في صفوف المدنيين"، مشيرًا إلى أن الحادث "قيد التحقيق".

9 - وقُتل ثمانية من أفراد الجيش اللبناني وأصيب عدة أفراد آخرين منه بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرة 26). ولم يبلغ عن وقوع ضحايا في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي.

10 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، "رحّب" رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ووزير التربية والتعليم، يوآف كيش، "بـ ... أن حوالي 95 في المائة من التلاميذ في الشمال بدأوا العام الدراسي ... بفضل الضربة القاسية التي وجهتها إسرائيل لحزب الله والإنفاذ الصارم على الأرض". وفي 21 أيلول/سبتمبر، قال السيد نتنياهو: "لقد تمكنا من إعادة معظم سكان الشمال ... إلى منازلهم".

باء - احترام الخط الأزرق

11 - ظل جيش الدفاع الإسرائيلي موجودا في خمسة مواقع وحافظ على "منطقتين عازلتين" في شمال الخط الأزرق. ولاحظت القوة المؤقتة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار من هذه المواقع في مناسبات عديدة، وكثيراً ما لاحظت أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي خارج هذه المواقع وهم يقومون ببناء سدود ترابية ويقومون بغيرها من الأنشطة شمال الخط الأزرق. وفي 7 آب/أغسطس، رصدت القوة المؤقتة مركبات برية مسلحة غير مأهولة ومسيرة عن بعد جنوب يارون (القطاع الغربي) قال جيش الدفاع الإسرائيلي لاحقاً إنها تابعة له.

12 - وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت القوة المؤقتة أن الجدار الخرساني على شكل حرف T الذي أقامه جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من يارون قد عبر شمال الخط الأزرق، ويغطي مساحة تبلغ حوالي 100 4 متر مربع. وأبلغت القوة المؤقتة كلا الطرفين بالانتهاك وطلبت من جيش الدفاع الإسرائيلي نقل الجدار إلى مكان آخر.

13 - وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه نفذ "عمليات برية" بالقرب من حولا (القطاع الشرقي) في 26 حزيران/يونيه، وبالقرب من جبل بلاط ولبونة في 9 تموز/يوليه وبالقرب من عيتا الشعب (كل القطاع الغربي) في 30 آب/أغسطس، وذلك "لتفكيك هياكل ... تستخدم في [النشاط] الإرهابي". وفي 13 آب/أغسطس، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن رئيس أركان الجيش زار موقعاً للجيش لم يكشف عنه "في جنوب لبنان" (انظر الفقرة 7). وفي 11 أيلول/سبتمبر، قال المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي باللغة العربية إنه زار "موقعًا دفاعيًا أماميًا بالقرب من الخيام". وأدان رئيس وزراء لبنان، نواف سلام، هذه "الجولة الاستفزازية" التي قال إنها "[تؤكد] إصرار إسرائيل على تقويض الاستقرار في الجنوب".

14 - وفي 11 تموز/يوليه، قال رئيس لبنان، جوزيف عون، إن استمرار وجود إسرائيل شمال الخط الأزرق "[يعرقل] استكمال انتشار الجيش". وفي 18 أيلول/سبتمبر، قال الجيش اللبناني إنه "يواصل العدوُ الإسرائيلي ... خروقاته المتمادية للسيادة اللبنانية برًّا وبحرًا وجوًّا، وارتكاباته المستمرة ضد سكان القرى الحدودية ... إن هذه الاعتداءات والخروقات تعيق انتشار الجيش في الجنوب ...".

15 - وقال السيد نتنياهو في 25 آب/أغسطس "إن القرار الأخير الذي اتخذه مجلس الوزراء بالعمل على نزع سلاح حزب الله بحلول نهاية عام 2025 كان قرارًا بالغ الأهمية ... وإذا اتخذ الجيش اللبناني الخطوات اللازمة لتنفيذ نزع سلاح حزب الله، فإن إسرائيل ستقوم بإجراءات مقابلة، بما في ذلك تقليص على مراحل لوجود [جيش الدفاع الإسرائيلي] بالتنسيق مع الآلية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة."

16 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لقرية غجر الشمالية والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار 1701 (2006). ورحبت الحكومة اللبنانية باقتراح القوة المؤقتة المقدّم في عام 2011 تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، غير أن حكومة إسرائيل لم تردّ على هذا الاقتراح بعد. وفي 8 تموز/يوليه، شاهد أفراد حفظ السلام التابعون للقوة جنوداً من الجيش الإسرائيلي يطلقون النار على راعٍ من موقع للجيش الإسرائيلي في غجر (القطاع الشرقي).

17 - ورصدت القوة المؤقتة 027 3 انتهاكا للمجال الجوي اللبناني، حيث بلغ مجموع مدة التحليق فوق المنطقة 644 3 ساعة و 35 دقيقة. وشكلت الطائرات المسيرة، بما في ذلك طائرة مسيرة موجهة تعتمد في اشتغالها على الألياف البصرية بالقرب من حولا في 5 آب/أغسطس، 96 في المائة من الانتهاكات، وشكلت الطائرات المقاتلة 3 في المائة منها، وشكلت طائرات الهليكوبتر وأجسام طائرة غير معروفة 1 في المائة منها.

الشكل الثالث

انتهاكات المجال الجوي اللبناني التي رصدتها القوة المؤقتة في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025

المصدر: القوة المؤقتة.

جيم - انتشار الجيش اللبناني

18 - عملاً بإذن مجلس الوزراء بتجنيد 500 4 جندي (انظر S/2025/460، الفقرة 18)، نشر الجيش اللبناني 789 مجنداً جديداً جنوب نهر الليطاني في 22 حزيران/يونيه. وبدأ 115 1 مجندا جديدا إضافيا التدريب الأساسي في 14 تموز/يوليه. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه جرى نشر 694 مجندا جديدا في جنوب نهر الليطاني، ليصل مجموع الأفراد المنتشرين في المنطقة جنوب نهر الليطاني 985 8 فردا.

19 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قبل تكليف مجلس الوزراء للجيش بوضع خطة لحصر السلاح بيد الدولة (انظر الفقرات 27-30)، كثف الجيش دورياته وأقام نقاط تفتيش على طول نهر الليطاني، وقام بمهام هندسية ودوريات مكثفة جنوب نهر الليطاني.

20 - وأجرت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة 33 تمرينا تدريبيا مع القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني و 9 تمرينات تدريبية مع القوات الجوية التابعة للجيش اللبناني. وواصلت القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني العمل بشكل وثيق مع القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة لتعزيز الخبرات وقابلية التشغيل البيني.

21 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، قامت القوات البحرية بعملية "مطاردة وصعود" استهدفت سفينة كانت تغادر صيدا دون الحصول على الإذن الواجب. وفي اليوم التالي، أعلن الجيش اللبناني "اعتقال 22 شخصًا كانوا على متن السفينة".

22 - انظر المرفق الثالث لهذا التقرير * للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الجهود الدولية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان والقوة المؤقتة، لدعم تعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني.

دال - نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، بما في ذلك وجود أفراد وعتاد وأسلحة بغير إذن جنوب نهر الليطاني

23 - بمناسبة عيد الجيش اللبناني في 31 تموز/يوليه، قال السيد عون إن الجيش "تمكن ... من أن يبسط سلطته على منطقة جنوب الليطاني غير المحتلة، وأن يجمع السلاح، ويدمر ما لا يمكن استخدامه منه ... وذلك بشهادة اللجنة العسكرية الخماسية [الآلية]". ودعا السيد عون "جميع القوى السياسية إلى ... الدفع باتجاه تأكيد حصر السلاح بيد الجيش والقوات الأمنية على كامل الأراضي اللبنانية، اليوم وليس غداً".

24 - وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب الاجتماع الحادي عشر لآلية رصد وقف الأعمال العدائية (انظر الفقرة 74)، أصدرت القيادة المركزية للولايات المتحدة بياناً جاء فيه أن الجيش اللبناني "نجح في إزالة ما يقرب من 000 10 صاروخ، وحوالي 400 قذيفة، وأكثر من 000 205 من أجزاء ذخائر غير منفجرة خلال العام الماضي".

25 - وحددت القوة المؤقتة أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها في 117 مناسبة، بما في ذلك 75 مخبأ للأسلحة غير محروسة تتألف من منصات إطلاق صواريخ وصواريخ وألغام مضادة للدبابات

* تعمَّم المرفقات باللغة التي قُدِّمت بها فقط ودون تحرير رسمي تماشيا مع التدابير المطبّقة حاليا لإدارة السيولة.

والأفراد وقذائف هاون وذخائر من العيار الصغير، بالإضافة إلى أفراد يحملون بنادق أو مسدسات في 6 مناسبات وصيادين يحملون سلاح صيد في 34 مناسبة. وأفاد الجيش اللبناني أن 96 في المائة من المخابئ التي أشارت إليها القوة المؤقتة قد أزيلت. وحددت القوة المؤقتة أيضاً 42 موقعاً تثير اهتمامها، وزارت، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، 28 موقعاً من هذه المواقع، دون أن تتوصل إلى أي نتائج مهمة. كما أعادت البعثة زيارة المواقع التي تم تحديدها سابقاً والتي لم يكن من الممكن تفتيشها في ذلك الوقت، بما في ذلك أنفاق تطلبت خبرة تقنية للدخول إليها.

الشكل الرابع

مخابئ الأسلحة التي حددتها القوة المؤقتة وأزالها الجيش اللبناني في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025

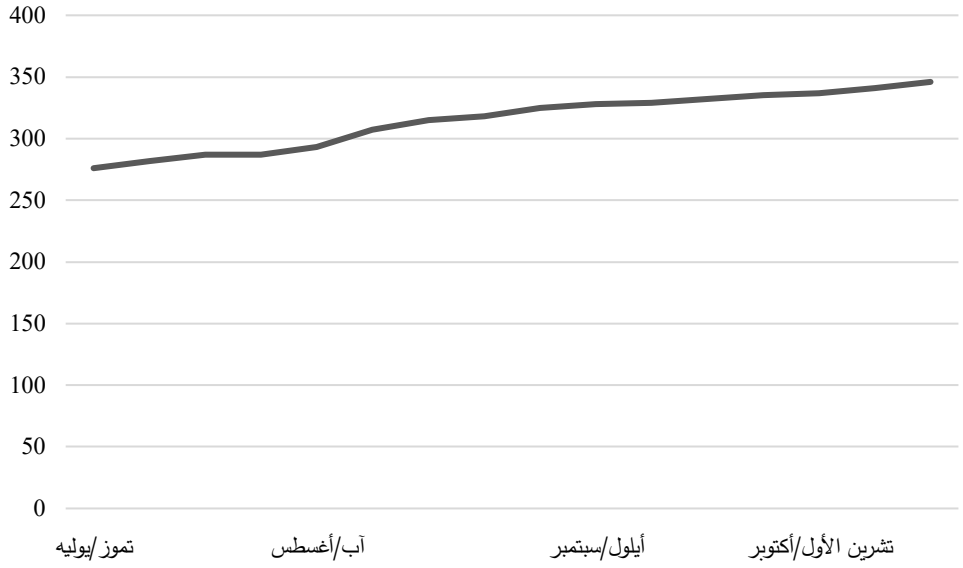

المصدر: القوة المؤقتة.

26 - وفي 9 آب/أغسطس، أعلن الجيش اللبناني أنه "أثناء كشف وحدة من الجيش عن مخزن للأسلحة وعملها على تفكيك محتوياته في وادي زبقين - صور، وقع انفجار داخله، ما أدى في حصيلةٍ أولية إلى استشهاد 6 عسكريين وإصابة آخرين بجروح". وفي 28 آب/أغسطس، أعلن الجيش اللبناني عن مقتل جنديين وجرح جنديين آخرين "أثناء [ال]كشف ... عن مسيرة [إسرائيلية]" في منطقة الناقورة (القطاع الغربي).

27 - وفي 5 آب/أغسطس، قال السيد سلام إن مجلس الوزراء قد "قرر اليوم تكليف الجيش اللبناني بوضع خطة تطبيقية لحصر السلاح [بحلول 31 آب/أغسطس]".

28 - وفي 7 آب/أغسطس، "وافق [مجلس الوزراء] على الأهداف الواردة في الورقة التي تقدم بها المبعوث الخاص الأمريكي بشأن تمديد وتثبيت إعلان وقف الأعمال العدائية"، بما في ذلك "الإنهاء التدريجي للوجود المسلح لجميع الجهات غير الحكومية في البلد". وفي 5 أيلول/سبتمبر، أوضح مجلس الوزراء أن "أي تقدم نحو تنفيذ ما ورد في الورقة [الاقتراح] يبقى مرهونًا بالتزام الجهات الأخرى، وفي مقدمتها إسرائيل".

29 - وخلال الاجتماع نفسه الذي عقد في 5 أيلول/سبتمبر، قدم الجيش اللبناني إلى مجلس الوزراء خطته لحصر السلاح بيد الدولة. وأعلن مجلس الوزراء "ترحيبه بالخطة التي وضعتها قيادة الجيش ومراحلها المتتالية، والهادفة إلى ضمان تنفيذ القرار المتعلق ببسط سلطة الدولة حصراً عبر قواتها وحصر السلاح بيد السلطات الشرعية"، مضيفاً أنه "قرر ... الإبقاء على مضمون الخطة ومداولاته بشأنها سرياً، وعلى أن ترفع قيادة الجيش تقريراً شهرياً بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء". وفي 16 أيلول/سبتمبر، قال السيد سلام إنه "قد تم تسريب بعض تفاصيل الخطة ... على سبيل المثال ثلاثة أشهر لمصادرة السلاح جنوب الليطاني بشكل كامل، بالإضافة إلى احتواء السلاح ضمن الفترة نفسها من خلال منع استخدامه أو نقله من مكان إلى آخر".

30 - وفي وقت لاحق، في 29 أيلول/سبتمبر، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه بدأ المرحلة الأولى من خطته لضمان حصر السلاح بيد الدولة في جنوب نهر الليطاني. وفي هذا الصدد، وبناءً على طلب من الجيش اللبناني، أنشأت القوة المؤقتة فرقة عمل معنية بتحديد الأسلحة تتألف من عناصر قتالية وهندسية وعناصر في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وعناصر طبية يمكن نشرها في غضون مهلة قصيرة. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الجيش اللبناني تقريره الشهري الأول إلى مجلس الوزراء.

31 - واحتجاجاً على قرارات مجلس الوزراء، انسحب الوزراء التابعون لحزب الله وحركة أمل من جلسات مجلس الوزراء المعقودة في 5 و 7 آب/أغسطس و 5 أيلول/سبتمبر. ومنذ 5 آب/أغسطس، حشد أنصار حزب الله وحركة أمل احتجاجات سلمية إلى حد كبير، بما في ذلك مواكب للسيارات واعتصامات وتجمعات في الضاحية الجنوبية لبيروت، وكذلك في جنوب وشرق لبنان. وفي 25 أيلول/سبتمبر، قبل يومين من الذكرى السنوية الأولى لاغتيال حسن نصر الله، تجمع الآلاف من أنصار حزب الله على الواجهة البحرية لبيروت حيث تم عرض صور نصر الله وهاشم صفي الدين (انظر S/2024/817، الفقرة 14) على صخرة الروشة المعلمة في انتهاك للقيود الإدارية.

32 - وفي 6 آب/أغسطس، قال حزب الله إنه سيتعامل مع قرار مجلس الوزراء "كأنه غير موجود"، واصفا إياه بأنه "مخالفة ميثاقية واضحة". وقال رئيس كتلة حزب الله النيابية، محمد رعد، في 8 آب/أغسطس إن "الدولة تستطيع بقدراتها الذاتية بسط سلطتها، لكنها لا تستطيع مواجهة العدو".

33 - وقال الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، في 30 تموز/يوليه إن "السلاح الذي معنا هو قوة للبنان ونحن نقول إننا حاضرون لنناقش كيف يكون هذه السلاح جزءا من قوة لبنان". وحذّر قاسم من "الزج بالجيش في الفتنة الداخلية" مشيراً إلى أنه "اتفق حزب الله وحركة أمل أن يؤجلوا فكرة أن يكون هناك تظاهرات في الشارع، على قاعدة أنه يوجد مجال لفرصة، يوجد مجال لنقاش، يوجد مجال لإجراء تعديلات قبل أن نصل إلى المواجهة التي لا يريدها أحد". وفي 25 آب/أغسطس، دعا الحكومة قائلا: "هناك خارطة طريق. أخرجوا العدو من أرضنا. وأوقفوا العدوان. وأفرجوا عن الأسرى. وابدأوا الإعمار. ثم نناقش الاستراتيجية الدفاعية". وفي 27 أيلول/سبتمبر، قال السيد قاسم: "لن نترك الساحات ولن نتخلى عن السلاح ... ولن نسمح بنزع السلاح". وأضاف قائلا إنه "نحن نتقدم ونرمم وحاضرون لأي دفاع في مواجهة العدو الاسرائيلي".

34 - وفي 31 آب/أغسطس، صرح رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري، أنه من الممكن مناقشة سلاح حزب الله "في إطار حوار هادئ توافقي ... بما يفضي إلى صياغة استراتيجية للأمن الوطني تحمي

لبنان وتحرر أرضه وتصون حدوده المعترف بها دولياً". غير أن السيد بري قال إنه "من غير الجائز [...]، وبأي وجه من الوجوه، رمي كرة النار في حضن الجيش اللبناني".

35 - وفي 26 حزيران/يونيه، أعلن الزعيم الدرزي والرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، أن حزبه سلّم "أسلحته الخفيفة والمتوسطة" للجيش اللبناني قبل ثلاثة أسابيع.

36 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 25 حزيران/يونيه 2025 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام (S/2025/416)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "تعكس الانتهاكات الموثقة استراتيجية متعمدة من قبل إيران وحزب الله لإعادة تسليح وإعادة بناء القدرات العسكرية لحزب الله في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك ما وراء نهر الليطاني. وتشمل هذه الانتهاكات إعادة بناء وترميم البنية التحتية العسكرية وإعادة تخصيص المرافق القائمة، مثل الحاويات، والمرافق تحت الأرض وفتحات الأنفاق. وهي تشمل أيضا تخزين وتكديس الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية، مثل القذائف الدقيقة التوجيه، والصواريخ وقاذفات الصواريخ ...[و] حزب الله لا يزال يمتلك ترسانة من عشرات الآلاف من الصواريخ".

37 - وعلاوة على ذلك، وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام (S/2025/621)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "لوحظ قيام عناصر لحزب الله بجمع المعلومات الاستخبارية وترميم المجمعات العسكرية والأنفاق وفتحات الأنفاق، وغالباً ما يستخدمون معدات بناء ثقيلة. ويواصل حزب الله تطوير ترسانته من الطائرات المسيّرة وقدراته على إنتاجها، بما في ذلك الطائرات المسيّرة المنتجة محلياً لأغراض الهجوم والمراقبة على السواء ... وفي غياب إنفاذ مجد من جانب الحكومة اللبنانية، تضطر إسرائيل إلى التصرف بشكل انفرادي".

38 - وعملا باتفاق 21 أيار/مايو بين رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، والسيد عون (انظر S/2025/460، الفقرة 33)، بدأ نزع سلاح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في 21 آب/أغسطس بتسليم الدفعة الأولى من ثلاث دفعات من الأسلحة إلى الجيش اللبناني من مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية لبيروت. وأكد الجيش اللبناني تسلم "أنواع مختلفة من الأسلحة، والقذائف، وذخائر حربية متنوعة" في 28 آب/أغسطس من مخيمات البرج الشمالي والبص والرشيدية في صور. وفي اليوم نفسه، أعلنت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني أنه "استُكملت ... عملية تسلّم السلاح من داخل المخيمات الفلسطينية جنوب نهر الليطاني"، موضحةً أنه "جرى تسليم دفعات من السلاح الثقيل العائد إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية". وفي 29 آب/أغسطس، تم تسليم الأسلحة من مخيمي مار إلياس وشاتيلا بالقرب من بيروت. وذكر رئيس الوزراء سلام أنه اتصل بالرئيس عباس "مثمّنا التقدم الذي تم إحرازه ... بشأن تسليم السلاح الثقيل من المخيمات الفلسطينية، ووضعه في عهدة الجيش اللبناني". وفي 13 أيلول/سبتمبر، ذكر الجيش اللبناني أنه تم تسليم "أسلحة وقذائف وذخائر حربية" من مخيمي البداوي وعين الحلوة في طرابلس وصيدا على التوالي. وتم نقل أسلحة فصائل من منظمة التحرير الفلسطينية إلى عهدة الجيش اللبناني في 8 مخيمات من أصل 12 مخيماً للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون أن يكون هناك أي عنف مرتبط بذلك. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن وضع أسلحة الفصائل غير التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

39 - وعلى صعيد منفصل، استمرت أعمال العنف التي استخدمت فيها الأسلحة النارية والمتفجرات الناجمة عن منازعات شخصية أو جنائية عبر مخيمات برج البراجنة وبرج الشمالي وعين الحلوة والبص

والرشيدية وشاتيلا وأدت اشتباكات مسلحة في مخيم شاتيلا في 5 أيلول/سبتمبر وفي ضواحي مخيم شاتيلا في 19 تشرين الأول/أكتوبر إلى تدخل الجيش اللبناني. وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية، قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتعليق الخدمات مؤقتاً في عدة مخيمات. ولا يزال يتعذر الوصول إلى أربع مدارس تابعة للأونروا في مخيم عين الحلوة بسبب استمرار وجود عناصر مسلحة.

40 - وفي 8 تموز/يوليه، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "قضى على قائد رئيسي في حركة حماس" بالقرب من مخيم البداوي في طرابلس، في شمال لبنان.

41 - وفيما يتعلق بعملية لمكافحة الإرهاب نفذت في 24 حزيران/يونيه في مكان غير معلوم، أعلن الجيش اللبناني أنه ألقى القبض على "أحد أبرز قياديي" تنظيم داعش، مضيفا أنه "ضُبطت في حوزته كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر الحربية، بالإضافة إلى ... معدات لتصنيع الطائرات المسيرة".

هاء - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

42 - أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي في 25 حزيران/يونيه أنه "قضى" على "رئيس شركة 'الصادق للصرافة' في غارة في جنوب لبنان، زاعمًا أن الشركة تعمل كآلية لتخزين الأموال القادمة من فيلق القدس الإيراني وتحويلها لصالح حزب الله". وفي 3 تموز/يوليه، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "قضى على إرهابي" في غارة بالقرب من خلدة في جبل لبنان "مسؤول عن تهريب الأسلحة ودعم هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين وقوات [جيش الدفاع الإسرائيلي] بالنيابة عن فيلق القدس الإيراني". وفي 11 تموز/يوليه، أعلن الجيش الإسرائيلي أن الغارة التي شنها بالقرب من النميرية، بقضاء النبطية، "قضت" على أحد عناصر حزب الله المتورطين في العمل "في طريق تهريب الأسلحة من إيران إلى مواقع في الساحة الشمالية ويهودا والسامرة". وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن الغارة التي شنها في منطقة البقاع الشرقي في 5 آب/أغسطس "قضت" على أحد عناصر حزب الله يُزعم أنه كان يدير "خلايا إرهابية في سورية خططت لإطلاق صواريخ باتجاه مرتفعات الجولان". وقال جيش الدفاع الإسرائيلي في 11 أيلول/سبتمبر إنه "قضى" في جنوب لبنان على "إرهابي في فرقة الإمام الحسين الإيرانية"، زاعماً أن "الفرقة التي يديرها فيلق القدس الإيراني تعمل من لبنان مع حزب الله لاستهداف المدنيين والجنود الإسرائيليين".

43 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام (S/2025/621)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "الوجود الفعلي لفيلق القدس الإيراني على الأراضي اللبنانية يؤكد دور طهران المباشر في تيسير هذه الأنشطة والإشراف عليها". وأعرب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة هذه الادعاءات، في رسالتين متطابقتين مؤرختين 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام (S/2025/663) "عن الرفض القاطع والبات لـ[هذه ا]لادعاءات الباطلة التي لا أساس لها من الصحة".

44 - ونفذ الجيش اللبناني ما لا يقل عن 58 عملية لمكافحة الاتجار بالبشر، معظمها في شرق وشمال شرق لبنان.

45 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، اتفق لبنان والجمهورية العربية السورية على تشكيل لجنتين ثنائيتين معنيتين بالتعاون القضائي وإدارة الحدود على التوالي. وفي أعقاب لقاء بين رئيس لبنان ورئيس الجمهورية العربية

السورية، أحمد الشرع، على هامش القمة العربية – الإسلامية المشتركة غير العادية التي عقدت في الدوحة في 15 أيلول/سبتمبر، أصدرت الرئاسة اللبنانية بياناً "[يؤكد] على ضرورة التنسيق بما يضمن الحفاظ على الاستقرار على طول الحدود". وفي أول زيارة وزارية تقوم بها السلطات السورية الجديدة، اجتمع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، أسعد الشيباني، في 10 تشرين الأول/أكتوبر بمسؤولين لبنانيين في بيروت. وفي اليوم نفسه، علّقت السلطات السورية عمل المجلس الأعلى السوري – اللبناني المنشأ في عهد الأسد، وأبلغت السلطات اللبنانية أن جميع الاتصالات بين البلدين في المستقبل ستجرى حصراً عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية.

واو – الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

46 – أعلن الجيش اللبناني عن القيام بـــ 47 عملية على الأقل جنوب نهر الليطاني و 20 عملية شماله لتفجير ذخائر غير منفجرة.

47 – واستجابت القوة المؤقتة إلى 670 بلاغا بشأن ذخائر يشتبه بأنها غير منفجرة وقامت بتطهير 800 1 متر مربع من الأراضي شمال الناقورة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت القوة المؤقتة ست دورات توعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لـــ 192 من الأفراد العسكريين والمدنيين ونظمت 15 مناسبة دعم تدريبي للتحقق على الصعيد القطري من قدرات وحدات الهندسة المتعددة الأدوار ووحدات التخلص من الذخائر المتفجرة. وأجرت القوة أيضا 32 زيارة لمواقع إزالة الألغام لضمان الجودة ومراقبتها وزيارة اعتماد واحدة.

ثالثا – بسط سلطة الدولة وإحلال الاستقرار المؤسسي

48 – في 15 و 16 تموز/يوليه، جدّد مجلس النواب الثقة في الحكومة، رافضًا اقتراحا لحجب الثقة قدمه زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل. وقال رئيس الوزراء في رده على النواب: "بسط سيادة الدولة على أراضيها كافة وبقواها الذاتية وحصر السلاح وقرار الحرب والسلم بيدها واحترام القرارات الدولية، ولا سيما القرار 1701 ... مسؤوليات ... تحقق الصالح اللبناني العام". وفي 16 أيلول/سبتمبر، قال السيد سلام: إن "حكومتنا لم تستحدث قرار بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها. فهذا القرار قائم منذ سنة 1989 ... منذ اتفاق الطائف. ونحن اليوم نعمل على تطبيقه وتنفيذه ...". وأضاف رئيس الوزراء قائلاً إن: "الاستثمار وإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي يصعب تحقيقها من دون استقرار وأمن وأمان في البلد".

49 – وفي 31 تموز/يوليه، اعتمد البرلمان قانونًا لإعادة هيكلة المصارف، وهو شرط مسبق لبرنامج مساعدة لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى قانون بشأن تنظيم القضاء العدلي. ومع ذلك، فتنفيذ قانون إعادة هيكلة المصارف يتوقف على اعتماد تشريع تكميلي بشأن "الفجوة المالية" لم يتم بعد تقديمه إلى مجلس النواب. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أعاد الرئيس عون قانون تنظيم القضاء العدلي إلى مجلس النواب مشيراً إلى أنه "تشوبه أخطاء شكلية ومادية وجوهرية"، إضافة إلى "تخطيه الأصول والركائز والمعايير الدولية".

50 – وفي 11 تموز/يوليه، قام مجلس الوزراء بملء الشواغر القضائية والمالية الرئيسية، بما في ذلك مناصب المدعي العام المالي ونواب محافظ المصرف المركزي الأربعة. وفي 11 أيلول/سبتمبر، عيّن مجلس الوزراء أعضاء الهيئتين التنظيميتين لقطاعي الكهرباء والاتصالات. وفي 22 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء ميزانية الدولة لعام 2026، التي تنتظر استعراضها في البرلمان حتى 20 تشرين الأول/أكتوبر. وفي

أعقاب زيارة صندوق النقد الدولي القطرية في الفترة من 22 إلى 25 أيلول/سبتمبر، قال في 26 أيلول/سبتمبر إن "السلطات أحرزت تقدمًا في وضع استراتيجية لمعالجة تحديات القطاع المصرفي الشديدة ... على الرغم من أن التشريع يحتاج إلى مزيد من التحسين ... ليتماشى تمامًا مع المعايير الدولية"، مضيفًا أنه "توقع اتباع نهج أكثر طموحًا في ميزانية الحكومة لعام 2026".

51 - وواصل القاضي طارق البيطار استجواب المشتبه بهم والمدعى عليهم في التحقيق في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020. وللمرة الأولى، انضم أعضاء مجلس الوزراء إلى أسر الضحايا لإحياء الذكرى الخامسة للانفجار. وفي 22 أيلول/سبتمبر، وقّع وزير العدل عادل نصار على طلب تسليم المستأجر المزعوم للسفينة التي كانت نقلت نترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت، والذي تم توقيفه في 5 أيلول/سبتمبر في بلغاريا(انظر S/2020/1110، الفقرة 46).

52 - وفي 14 تموز/يوليه، أصدر المصرف المركزي تعميمًا يحظر على جميع المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها التعامل مع "مؤسسات الصرافة وشركات تحويل الأموال والجمعيات والهيئات غير المرخصة كـ 'جمعية القرض الحسن' التابعة لحزب الله".

53 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن عدد الأشخاص الذين ظلوا نازحين يقل عن 417 64 شخصا، وكانت نسبة النساء بينهم 51 في المائة. وظل يعرقل عمليات العودة استمرارُ وجود جيش الدفاع الإسرائيلي في شمال الخط الأزرق، بالاقتران مع استمرار نشاطه القتالي ووجود ذخائر غير منفجرة وتعرّض البنية التحتية المدنية لأضرار جسيمة. وواصل الشركاء في المجال الإنساني دعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في تلبية الاحتياجات الأساسية في ظل القيود المفروضة في مجالي الأمن والتمويل.

54 - وحتى 30 حزيران/يونيه، بلغ تمويل النداء المتعلق بخطة الاستجابة للبنان لعام 2025 نسبة 25 في المائة، أي ما يعادل 655 مليون دولار من المبلغ المطلوب المحدد في 2,635 بليون دولار، حيث تم تلقي مبلغ قدره 432 مليون دولار حتى ذلك الوقت من عام 2025، وترحيل مبلغ قدره 223 مليون دولار من عام 2024. وللمرة الأولى، يتضمن النداء المتعلق بخطة الاستجابة للبنان لعام 2025 تركيزًا خاصا على عمليات العودة إلى الجمهورية العربية السورية. وفي سياق منفصل، تواجه الأونروا فجوات متوقعة في التدفقات النقدية تهدد استمرارية تقديم الخدمات الأساسية لـ 000 222 لاجئي فلسطين في لبنان بعد عام 2025.

55 - وفي 25 حزيران/يونيه، وافق البنك الدولي على اتفاق بشأن قرض بقيمة 250 مليون دولار، في انتظار تصديق البرلمان عليه. وسيُصرف التمويل من خلال مشروع المساعدة الطارئة في لبنان "لدعم الإصلاح وإعادة البناء الأكثر إلحاحاً للبنية التحتية العامة الحيوية والخدمات الحيوية المتضررة، والتعامل المستدام مع الأنقاض في المناطق المتضررة من النزاع" تحت رعاية مجلس التنمية وإعادة الإعمار (انظر S/2025/460، الفقرة 47). وبدأ مكتب رئيس الوزراء وضع خطة شاملة لتوحيد وتنسيق جهود التعافي وإعادة الإعمار وترتيب أولوياتها.

56 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان 038 647 لاجئا وطالب لجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بمن فيهم 051 636 من أصل ما يقدر بنحو 1,4 مليون لاجئ سوري في لبنان، و 987 10 لاجئاً وطالب لجوء من جنسيات أخرى. ومنذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، كان قد هرب 300 105 سوري إلى لبنان، وبشكل أساسي إلى داخل المحافظات الشمالية والشرقية. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، كان

قد سُـــجل ما عدده 102 عملية ترحيل بعد تنفيذ عمليات مداهمة واعتقال عند نقاط التفتيش وفشـــل محاولات الانتقال إلى وجهات أخرى عن طريق البحر، وشمل ذلك ما لا يقل عن 091 4 مواطنا سورياً.

57 - وفي 1 تموز/يوليه، وبعد إصدار تعميم من الأمن العام بإعفاء اللاجئين السوريين والفلسطينيين من الجمهورية العربية السـورية العائدين إلى الجمهورية العربية السـورية من رسـوم الخروج وغرامات تجاوز مدة الإقامة وحظر إعادة الدخول، أطلقت المفوضـية برنامجها للعودة الطوعية. وحتى 30 أيلول/سـبتمبر، دعمت المفوضـية في لبنان عودة 291 17 سـوريا، في حين أعرب 764 118 آخرون عن رغبتهم في العودة. وفي عام 2025، تم شطب أسماء ما لا يقل عن 912 294 لاجئا سوريا من قاعدة بيانات المفوضية بعد عودتهم إلى الجمهورية العربية السورية.

رابعا - وجود الأمم المتحدة

ألف - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتكييفها

58 - في 20 تشـرين الأول/أكتوبر، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 290 10 فردا من الأفراد العسـكريين من 48 بلداً مســـاهماً، من بينهم 816 امرأة (7,93 في المائة). وبالإضـــافة إلى ذلك، ضـــمت القوة المؤقتة 742 موظفـاً مـدنيـاً، يتـألفون من 227 موظفـا دوليـاً و 515 موظفـا وطنيـاً، بمن فيهم 238 امرأة (32,08 في المـائـة). وعملـت القوة البحريـة بخمس ســـفن و 626 فرداً عســـكريـاً، من بينهم 55 امرأة (8,79 في المائة). وكان 50 مراقباً عسكرياً، من بينهم 40 رجلاً و 10 نساء (20 في المائة) من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة يعملون مع فريق المراقبين في لبنان، ويخضـــعون للقيادة والســـيطرة العملياتيتين للقوة المؤقتة. وأعلى رتبة تشـغلها المرأة في صـفوف الأفراد العسـكريين هي رتبة مقدم. أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين، فتعمل برتبة مد-1.

59 - وللتصـــدي للتحديات المالية التي تواجه جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام، اعتمدت القوة المؤقتة خطط طوارئ لخفض النفقات بنسبة 15 في المائة بالنسبة للسنة المالية 2026/2025. ونظراً لنقص السـيولة، طلب الأمين العام في 8 تشـرين الأول/أكتوبر من جميع بعثات حفظ السـلام الشـروع في وضـع خطط لتحقيق تخفيض بنســـبة 15 في المائة في النفقات للســـنة المالية 2025-2026. وبناءً على ذلك، ستقوم القوة المؤقتة بتخفيض عنصريها العسكري والمدني مع الحفاظ على الأنشطة الأساسية التي صدر بها تكليف وكذلك الإنفاق اللازم، بما في ذلك ما يتعلق بسلامة وأمن حفظة السلام.

60 - وللمرة الأولى منذ 27 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024، وصـلت القوة المؤقتة إلى وتيرة عملياتية كاملة بمتوسط 848 6 نشاطا عملياتيا كل شهر، وبلغت ذروتها، وهي 864 7 نشاطا، في آب/أغسطس. وتم تنفيذ 24 في المائة من الأنشطة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، وشملت 13,7 في المائة من الأنشطة أفرقة مختلطة من الجنسين. كما بلغ متوسط عدد الأنشطة الجوية الشهرية للقوة 73 نشاطاً.

61 - وعملاً بخطة القوة للتكيف، ركزت عملياتها على مسـاعدة الجيش اللبناني على حصـر السـلاح بيد الدولة في جنوب نهر الليطاني (انظر الفقرات 27-30). وعززت القوة أيضـــاً من ظهورها ووجودها على طول الخط الأزرق وحددت المناطق التي ظل يتعذر الوصـــول إليها بســـبب وجود حواجز الطرق والطرق المدمَّرة والألغام الأرضـية والأجهزة غير المنفجرة. وبناء على طلب الجيش اللبناني، أجرت القوة عدة عمليات من أجل توفير الأمن للسكان المحليين خلال موسم الحصاد. وواصلت القوة المؤقتة أيضا العمل مع الطرفين

فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الجديدة لأغراض الرصد والإبلاغ وحماية القوة. ولتحقيق هذه الغاية، نشرت القوة أصولاً مضادة للمسيرات في مواقع على طول الخط الأزرق.

62 - وظلت القوة تعاني من القيود المفروضة على حرية تنقلها وحوادث السلوك العدواني، بما في ذلك من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وكذلك عناصر فاعلة محلية (انظر المرفق الأول). وأصيب فرد من أفراد حفظ السلام بجروح طفيفة في 11 تشرين الأول/أكتوبر عندما ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي قنبلة يدوية بالقرب من موقع للأمم المتحدة بالقرب من كفركلا. وظلت حواجز الطرق حول مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي الخمسة و "المنطقتان العازلتان" في شمال الخط الأزرق تعيق وصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق. واضطر أفراد حفظ السلام التابعين للقوة المؤقتة مرتين إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق حشود من العناصر المحلية التي كانت تقيد تنقلهم.

63 - وتواصلت القوة البحرية مع 498 2 سفينة لدعم عمليات الحظر البحري. وفتش الجيش اللبناني كل السفن التي أحالتها إليه القوة المؤقتة، وعددها 494 سفينة، ثم أذن لها بمواصلة مسار إبحارها. ورافقت البعثة القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني خلال 29 عملية تفتيش للسفن.

64 - وعملاً بقرار مجلس الأمن 2436 (2018)، أكملت القوة المؤقتة تقييم 19 وحدة عسكرية تابعة لها وسفينتين من حيث اللوجستيات والتدريب والجاهزية العملياتية في 13 تشرين الأول/أكتوبر، حيث عولجت جميع أوجه القصور التي حُددت.

باء - السلامة والأمن

65 - ظلت القيود المفروضة على التنقل قائمة في جميع أنحاء لبنان. وباستثناء صور وعلى طول الطريق الساحلي بين صور والناقورة، كان من المطلوب استخدام مركبات مدرعة والإشعار قبل 48 ساعة من أجل تنقل الموظفين المدنيين في منطقة عمليات القوة المؤقتة.

66 - ولا يزال النشاط القتالي ووجود الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب، يشكلان تهديداً لسلامة الأفراد وأمنهم. وفي الفترة بين 21 و 25 حزيران/يونيه، في خضم الأعمال العدائية الدائرة بين إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية وبالنظر إلى خطر تساقط الحطام، لجأ أفراد القوة المؤقتة العاملون على طول الخط الأزرق إلى الاحتماء في أماكن آمنة في عدة مناسبات (انظر S/2025/460، الفقرة 58).

67 - وفتحت القوة المؤقتة تحقيقين تقنيين في انتهاكات لأحكام القرار 1701 (2006) كانت لها تداعيات مباشرة على أفراد القوة المؤقتة أو أصولها. وأنهت البعثة تحقيقاً تقنياً واحداً وأطلعت الطرفين على ما خلصت إليه من نتائج.

جيم- السلوك والانضباط

68 - سجلت القوة المؤقتة أربعة ادعاءات تتعلق بسلوك غير مرضٍ محتمل. ولم يبلغ عن أي ادعاءات بالانتهاك والاستغلال الجنسيين في القوة المؤقتة أو مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان. وأجرت القوة حلقة عمل لفائدة 37 محققا وطنيا من وحدات من 10 بلدان مساهمة بقوات. وجرى توفير التدريب على معايير السلوك في الأمم المتحدة لموظف مدني واحد و 254 1 فردا عسكرياً (74 امرأة و 181 1 رجلا).

دال - المساءلة عن الهجمات على أفراد حفظ السلام

69 - واصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على أفراد حفظ السلام أو في ارتكاب تلك الهجمات. وعقدت جلسة استماع عاجلة في 28 تموز/يوليه في قضية الهجوم المميت الذي استهدف القوة المؤقتة بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/2023/184)، حيث أدين ستة من المدعى عليهم السبعة بالمنسوب إليهم. وحُكم على مدعى عليه (غيابيًا) بالإعدام، فيما حُكم على اثنين بالسجن والغرامة، وتم تغريم ثلاثة مدعى عليهم، وتمت تبرئة مدعى عليه واحد. وفي 13 آب/أغسطس، قدمت النيابة العامة طلبا لاستئناف حكم البراءة والأحكام الصادرة على خمسة من المدعى عليهم. وسيحدد موعد جلسة الاستئناف الأولى عند الانتهاء من الإخطارات الإجرائية.

70 - ولم يُحرز أي تقدم في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالحادث الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2018 في مجدل زون (القطاع الغربي) (انظر S/2018/1029). واستمرت التحقيقات في أعمال العدوان التي ارتُكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبنت جبيل في 4 كانون الثاني/يناير 2022، ورامية في 25 كانون الثاني/يناير 2022، وبالقرب من مطار رفيق الحريري الدولي في 14 شباط/فبراير (انظر S/2022/214 و S/2025/460).

71 - وفي أعقاب تحقيق في المنع العدواني لدورية تابعة للقوة المؤقتة من حرية التنقل والاعتداء الجسدي على أحد أفراد حفظ السلام في 10 حزيران/يونيه في دير قانون النهر (انظر S/2025/460، المرفق الأول)، تم اعتقال مشتبه به وإحالته إلى النائب العام العسكري لإجراء مزيد من التحقيق معه. ولا تزال الجهود مستمرة لتحديد هوية المزيد من المشتبه بهم وإلقاء القبض عليهم.

72 - وحددت محكمة التمييز العسكرية جلسة استماع في 6 تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في الطعون المقدمة في قضيتي الاعتداء على أفراد حفظ السلام التابعين للقوة في صيدا في 26 تموز/يوليه 2011 وفي برج الشمالي (صور) في 9 كانون الأول/ديسمبر 2011.

خامسا - الاتصال والمضي قدماً نحو إيجاد حلول مستدامة

73 - بذلت منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان مساعيها الحميدة لدى السلطات والجهات الفاعلة المعنية في لبنان وإسرائيل والمنطقة وخارجها لتقوية تدابير بناء الثقة من أجل تعزيز وقف الأعمال العدائية. وقامت بالدعوة أيضا من أجل أن يقوم الطرفان باتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى حلول متفاوض بشأنها للمضي قدماً في تنفيذ أحكام القرار 1701 (2006) التي طال انتظار تطبيقها.

74 - وواصلت القوة المؤقتة عملها مع الطرفين لتعزيز الترتيبات الأمنية الرامية إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من مناطق تقع في شمال الخط الأزرق. واستضافت القوة المؤقتة اجتماعات آلية رصد وقف الأعمال العدائية في 25 حزيران/يونيه و 12 آب/أغسطس و 7 و 21 أيلول/سبتمبر و 15 تشرين الأول/أكتوبر. وترأست اجتماعات أيلول/سبتمبر مبعوثة الولايات المتحدة، مورغان أورتاغوس، وحضرت اجتماعات أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر المنسقة الخاصة للأمم المتحدة. وركزت المناقشات على انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المناطق الواقعة شمال الخط الأزرق وتنفيذ الجيش اللبناني خطته

لضمان حصر السلاح بيد الدولة. كما سعى رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها إلى الحصول على دعم الطرفين لتجديد براميل العلامات على الخط الأزرق التي ألحقت بها أضرار.

75 - وواصلت القوة المؤقتة استخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة لها لنزع فتيل التوترات على طول الخط الأزرق. إذ كان هناك 001 5 تفاعل مع جيش الدفاع الإسرائيلي لحل النزاع بشأن التحركات. وأصدرت القوة المؤقتة 38 طلباً لوقف إطلاق النار إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، بما فيها طلب واحد بالنيابة عن الجيش اللبناني.

76 - وفي 21 آب/أغسطس، ساعدت القوة المؤقتة الطرفين والاتحاد الدولي للصليب الأحمر في إعادة مواطن إسرائيلي محتجز في لبنان عبر بوابة الناقورة/روش حانيكرا إلى بلده. ودعماً لحماية المدنيين، بقيت القوة المؤقتة على اتصال مع كلا الطرفين ويسرت إجراء 793 1 تنقّلا مدنيا وإنسانيا.

77 - وفي آب/أغسطس، انتهت القوة المؤقتة من تقييم حالة جميع علامات الخط الأزرق البالغ عددها 272 علامة، وخلصت إلى أن 200 علامة سليمة، و 60 علامة ألحقت بها أضرار أو دُمرت، و 12 علامة لا يمكن الوصول إليها. وفي وقت لاحق، أبلغت القوة المؤقتة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي ألحق أضراراً بعدة علامات إضافية. وأصلحت القوة المؤقتة ثلاث علامات تضررت خلال النزاع (انظر S/2025/460، الفقرة 66).

78 - ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

سادسا - ملاحظات

79 - ألاحظ التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) خلال الأشهر الأخيرة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب ألا نسمح بضياع هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وأرحب بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز وقف الأعمال العدائية وأحث الطرفين على الاستفادة من الترتيبات المعززة في إطار آلية رصد وقف الأعمال العدائية وقنوات الاتصال والتنسيق القائمة للقوة المؤقتة، والمساعي الحميدة لمنسقتي الخاصة لشؤون لبنان من أجل التعامل مع أي منازعات أو تهديدات.

80 - ومن أجل تجاوز وقف هش للأعمال العدائية، أدعو الطرفين إلى ضمان حماية المدنيين، لتهيئة المجال للحوار من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، وفي نهاية المطاف، تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل من شأنه أن يحقق الأمن والاستقرار الدائمين اللذين تستحقهما المجتمعات المحلية على جانبي الخط الأزرق. وأدعو مرة أخرى جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية أو استفزازية يمكن أن تعرض للخطر وقف الأعمال العدائية. ولا يشكل عدم وفاء أحد الطرفين بالتزاماته بموجب القرار 1701 (2006)، فعلياً كان أم متصوراً، مبرراً لتنصل الطرف الآخر من التزاماته.

81 - ويشكل وجود جيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق إلى جانب ضرباته العسكرية المتواصلة في لبنان انتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية وللقرار 1701 (2006). وتقوض جهودَ السلطات اللبنانية لتحقيق حصر السلاح بيد الدولة وعودة السكان إلى ديارهم. وأكرر إدانتي لكل ما تتعرض له سيادة لبنان من انتهاكات من قبل إسرائيل وأدعو الحكومة الإسرائيلية مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي

اللبنانية. وأحث السلطات الإسرائيلية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من جميع المناطق الواقعة شمال الخط الأزرق، بما في ذلك من شمال غجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق. وأكرر التأكيد على عرض القوة المؤقتة تقديم الدعم للترتيبات الأمنية التي يمكن أن تعزز الثقة لدى المجتمعات المحلية على جانبي الخط الأزرق.

82 - ولا بد من وضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة وضمان قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وسلطتها الكاملتين على أراضيها. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات اللبنانية للوفاء بالتزاماتها، بسبل منها قرار مجلس الوزراء القاضي بتكليف الجيش اللبناني بوضع خطة مفصلة في هذا الصدد.

83 - وأشير أيضا إلى التقدم المحرز فيما يتعلق باحتكار دولة لبنان للسلاح في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ولكن، إضافة إلى هذه الجهود، يجب أن تُبذل بالتوازي مع ذلك جهود تكميلية لتجاوز الجمود السياسي بين لبنان وإسرائيل بشأن الأحكام الرئيسية للقرار 1701 (2006)، وكذلك الاستجابة للشواغل الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية المشروعة لجميع شرائح المجتمع اللبناني. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة تمام الالتزام بتقديم دعمها في هذا الصدد.

84 - وإذ أعرب عن امتناني للدعم السخي المقدم حتى اليوم، أدعو الجهات المانحة إلى تعزيز الدعم المادي والمالي المقدم للجيش اللبناني بما يتناسب مع التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) وحجم التحدي الذي يواجهه هذا الجيش.

85 - وبناءً على ما قرره مجلس الأمن في قراره 2790 (2025) بتمديد ولاية القوة المؤقتة لمرة أخيرة، ستكثف البعثة جهودها خلال الفترة المتبقية من ولايتها لدعم تعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني والمساعدة في ضمان خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة غير من يتبعون للحكومة اللبنانية أو القوة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة دعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار المستدامين للمجتمعات المحلية على جانبي الخط الأزرق، بسبل منها تعزيز وقف الأعمال العدائية ودعم آلية رصد وقف الأعمال العدائية، فضلاً عن استعادة سلامة الخط الأزرق.

86 - وتماشياً مع القرار 2790 (2025)، تجري الأعمال التحضيرية فيما يتعلق بطلب استكشاف الخيارات المرتبطة بمستقبل تنفيذ القرار 1701 (2006) بعد انسحاب القوة المؤقتة.

87 - ويكتسي تمتع القوة المؤقتة بحرية التنقل أهمية أساسية للتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وتشكل الحوادث التي تؤثر على حرية تنقل القوة المؤقتة مصدر قلق كبير وينبغي أن تتوقف. وأرحب بالبيانات العلنية الصادرة عن السلطات اللبنانية التي أعربت فيها عن دعمها للبعثة وأدانت فيها الهجمات على أفراد حفظ السلام. ويجب محاسبة مرتكبي الهجمات ضد القوة المؤقتة.

88 - وإطلاق النار من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي على أفراد القوة المؤقتة ومبانيها أو بالقرب منها أمر غير مقبول، وكذلك الشأن بالنسبة للأعمال العدوانية التي يقوم بها أفراد لبنانيون. وأكرر التأكيد على أنه يجب على كلا الطرفين ضمان حماية المدنيين والامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم وحرمة مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها.

89 - وأشير إلى اختتام المحاكمة المتعلقة بالهجوم الذي وقع في العاقبية في كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي قُتل فيه أحد أفراد قوات حفظ السلام وأصيب فيه ثلاثة آخرون. وتواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى المساءلة عن جميع الهجمات على أفراد حفظ السلام.

90 - ومع تحديد موعد إجراء الانتخابات النيابية في أيار/مايو 2026، أدعو الحكومة ومجلس النواب في لبنان إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات التي تضمن إجراء انتخابات شاملة وتشاركية في الوقت المناسب، بما في ذلك تمكين تحقيق المزيد من المكاسب في التمثيل السياسي للمرأة وتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وإنني أعوّل على السلطات اللبنانية لتوفير الموارد المالية اللازمة وتيسير الاستعدادات التقنية والإدارية في الوقت المناسب لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

91 - وعلى الرغم من أن الحكومة ومجلس النواب اتخذا خطوات تدريجية في سبيل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والقضائية، ألاحظ أن إحراز التقدم، بما في ذلك فيما يتعلق بإقرار تشريعات تتماشى مع المعايير الدولية، أمر أساسي للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي واستعادة ثقة الجهات المانحة والمودعة والمساعدة في إعادة لبنان إلى مسار الانتعاش المستدام وإعادة الإعمار. وفي الوقت نفسه، من الضروري جدا توفير موارد إضافية للاستجابة الإنسانية والاستجابة لأغراض تحقيق الانتعاش.

92 - وأشجع استمرار التعاون الثنائي بين لبنان والجمهورية العربية السورية لما فيه مصلحة الاستقرار في كلا البلدين والأمن على طول حدودهما المشتركة. وإطلاق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لبرنامج العودة الطوعية للاجئين السوريين في لبنان خطوة مرحب بها نحو عودة طوعية تدريجية ومستدامة للاجئين السوريين.

93 - وتعاني مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالفعل من مشقة وتقلبات كبيرة. ويبقى الدعم المستدام من الجهات المانحة للأونروا بالغ الأهمية لضمان توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان والحفاظ على الاستقرار في المخيمات.

94 - وأشير إلى الأثر الكبير الذي سيتركه تخفيض النفقات بنسبة 15 في المائة، نتيجة لأزمة السيولة التي تؤثر على عمليات حفظ السلام، على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وأحث على تعاون الطرفين في الوقت الذي تتكيف فيه البعثة مع هذه القيود، وأؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة المستمر بدعم الطرفين في تنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذا كاملا. وأشدد أيضا على أهمية أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة في ميزانية حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد.

95 - وأعرب عن صادق امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وبعتاد عسكري في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان. وأشكر المنسقة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون لبنان، جانين هينس بلاشارت، ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، اللواء ديوداتو أباغنارا. وأشكر أيضا البلدان المساهمة بقوات، التي لا تزال قواتها بالغة الأهمية لدعم الطرفين في الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية والقرار 1701 (2006)، وجميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم المستمر في تحقيق الاستقرار في لبنان.

المرفق الأول

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 June to 20 October 2025

1. In paragraph 15 of its resolution 2695 (2023), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, was fully respected and unimpeded. It called upon the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by UNIFIL for the purpose of swift investigation, including all locations of interest, all relevant locations north of the Blue Line related to the discovery of tunnels crossing the Blue Line (as reported in S/2019/237) and unauthorized firing ranges, in line with resolution 1701 (2006), while respecting Lebanese sovereignty.

2. In line with UNIFIL's adaptation plan, UNIFIL continued its operation-oriented approach. During the reporting period, UNIFIL conducted a monthly average of 7,864 operational activities, including 73 air operations. The percentage of UNIFIL's operational activities conducted in close coordination with the Lebanese Armed Forces was maintained at 24 per cent.

3. While UNIFIL's freedom of movement was in general respected, the Mission experienced several incidents in which violence or weapons were used to intimidate peacekeepers, which resulted in injuries to peacekeepers or damage to UNIFIL assets, or interfered with operations. Incidents of note occurred near Kfar Shuba on 3 and 20 July when the Israel Defense Forces opened fire across the Blue Line near a UN position, forcing peacekeepers to take security measures. Several concerning incidents also occurred in conjunction with UNIFIL's operations to remove roadblocks near observation point Marwahin (Sector West), in September, with the Israel Defense Forces dropping grenades near UNIFIL personnel and pointing their weapons at peacekeepers. Two serious incidents also took place near Marun al-Ra's (Sector East) on 2 October when the Israel Defense Forces dropped grenades near peacekeepers who had been providing security for local residents. On 11 October, a peacekeeper was slightly injured after a grenade was dropped near a UN position near Kfar Kila (Sector East). UNIFIL protested each of these incidents to the Israel Defense Forces.

4. UNIFIL also continued to encounter roadblocks around the five Israel Defense Forces positions and the two "buffer zones" north of the Blue Line. While UNIFIL reestablished access to UN position 8-33, northeast of Hula (Sector East) in June, and observation point Marwahin on 10 September, the Israel Defense Forces presence continues to restrict access to UN Position 1-31, southwest of Alma al-Sha'b (Sector West), UN position 9-63, south of Udaysah (Sector East), and UN position 9-64 south of Kfar Kila.

5. UNIFIL also experienced incidents involving local actors in which violence was used to intimidate UNIFIL peacekeepers, UNIFIL equipment was sometimes damaged, or the peacekeepers had to use alternative routes. In addition to the incidents listed below, UNIFIL experienced minor incidents during which items such as stones or bottles were thrown at UNIFIL property or personnel without causing damage or injuries. Each of the incidents has been raised by the Mission with the Lebanese Armed Forces.

Figure V
Incidents of restrictions of freedom of movement of and aggressive behaviour against UNIFIL

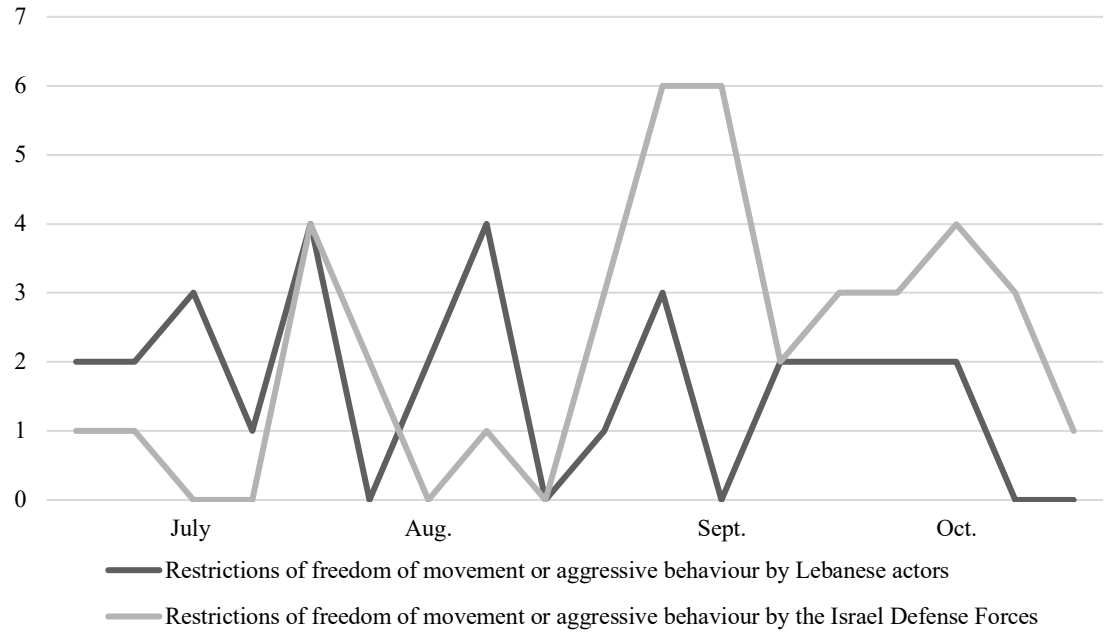

Source: UNIFIL.

Restrictions of the freedom of movement or aggressive behaviour involving the Israel Defense Forces

6. On 3 July, the Israel Defense Forces fired hundreds of small arms bursts from south of the Blue Line towards Kfar Shuba (Sector East). A few impacts were observed on the bunker wall of a nearby UNIFIL position, likely caused by ricochets from bullets that struck rocks outside the perimeter of the position, approximately 25 meters from the bunker.

7. On 19 July, Israel Defense Forces personnel south of the Blue Line pointed their weapons at a UNIFIL patrol that was operating in close coordination with the Lebanese Armed Forces southeast of Qatmoun (Sector West).

8. On 20 July, the Israel Defense Forces opened heavy machine gun fire from south of the Blue Line, southeast of Kfar Shuba, prompting peacekeepers to take security measures. There was no injury to UNIFIL personnel or damage to equipment.

9. On 24 July, the Israel Defense Forces pointed the barrel of a tank and a laser towards a UNIFIL patrol southeast of Marun al-Ra's.

10. On 8 August, two Israel Defense Forces soldiers using megaphones urged a UNIFIL patrol operating in close coordination with the Lebanese Armed Forces northeast of Kfar Kila to "leave the area" or they would open fire. The UNIFIL patrol continued its activity as planned.

11. On 23 August, the Israel Defense Forces directed a high caliber weapon system, mounted on a bunker, towards Observer Group Lebanon personnel at observer point MAR, southeast of Markaba (Sector East).

12. On 25 August, the Israel Defense Forces aimed the turret of an automatic weapon system, equipped with a machine gun, towards UNIFIL peacekeepers in Hula.

13. On 25 August, an Israel Defense Forces drone dropped a grenade near a group of people in Kfar Kila as a UNIFIL patrol was passing by about 50 meters away. There were no injuries.

14. On 28 August, an Israel Defense Forces soldier pointed their weapon towards a UNIFIL patrol operating in close coordination with the Lebanese Armed Forces near Arab al-Wazzani (Sector East).

15. On 30 August, an Israel Defense Forces vehicle followed an Observer Group Lebanon patrol southwest of Markaba, with the vehicle's mounted machine gun continuously pointing at the peacekeepers.

16. On 31 August, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line aimed several long-range green laser beams towards UNIFIL peacekeepers southwest of Alma al-Sha'b (Sector West), prompting the patrol to move to a secure location.

17. On 1 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed a red laser beam at a UNIFIL patrol southwest of Naqurah, prompting the patrol to move to a secure location.

18. On 2 September, an Israel Defense Forces tank, at one of the five Israel Defense Forces positions north of the Blue Line, pointed its turret gun towards a UNIFIL patrol east of Marwahin.

19. On 2 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed a green laser beam at a UNIFIL patrol southwest of Alma al-Sha'b.

20. On 2 September, Israel Defense Forces drones dropped four grenades close to UNIFIL peacekeepers working to clear roadblocks that were hindering access to observation point Marwahin near the Blue Line. One of the grenades impacted within 20 metres and three within approximately 100 metres of UNIFIL personnel and vehicles. The grenades did not cause any injuries or damage. The UNIFIL activity had been preceded by rigorous information exchange and coordination with the Israel Defense Forces.

21. On 4 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed green laser beams towards a UNIFIL patrol southwest of Alma al-Sha'b.

22. On 4 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed a red laser beam towards a UNIFIL patrol near Naqurah.

23. On 6 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed multiple green laser beams at two UNIFIL patrol vehicles near Alma al-Sha'b, prompting the UNIFIL patrol to return to its base.

24. On 8 September, the Israel Defense Forces pointed a red laser beam at a UNIFIL foot patrol southwest of Naqurah.

25. On 8 September, Israel Defense Forces personnel pointed their weapons at UNIFIL peacekeepers removing roadblocks near observer point Marwahin, prompting the peacekeepers to take security measures.

26. On 10 September, the Israel Defense Forces pointed blue lasers towards a UNIFIL foot patrol southwest of Naqurah.

27. On 12 September, UNIFIL peacekeepers conducting a foot patrol inside a UN position, southwest of Naqurah heard a voice from an Israel Defense Forces position

nearby ordering them to retreat and the sound of the loading of a weapon. The patrol responded by saying “understood”, stopped for several minutes, and then continued its movement inside the UN position.

28. On 16 September the Israel Defense Forces fired approximately 450 rounds of machine gun fire from south to north of the Blue Line, impacting near a UN position southeast of Markaba, prompting peacekeepers to take security measures.

29. On 16 September, the Israel Defense Forces pointed green laser beams at UNIFIL personnel inside a UN position southwest of Naqurah.

30. On 18 September, the Israel Defense Forces told UNIFIL and Lebanese Armed Forces personnel inspecting suspicious equipment southwest of Naqurah “to stop activities, or personnel will be the object of fire.” UNIFIL and the Lebanese Armed Forces stopped the activity and moved to a safe position.

31. On 20 September, Israel Defense Forces personnel pointed their rifles towards UNIFIL peacekeeper conducting a bunker alarm drill southwest of Naqurah. Following the incident, UNIFIL requested to speak with the Israel Defense Forces commander in the area, [response to be added].

32. On 23 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed a green laser beam at the window of a UNIFIL patrol vehicle northeast of Sarda (Sector East).

33. On 25 September, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed a green laser beam at a UNIFIL patrol northwest of Ayn Aarab (Sector East).

34. On 30 September, an Israel Defense Forces tank at one of the five positions north of the Blue Line pointed its turret towards a UNIFIL patrol southwest of Markaba.

35. On 1 October, Israel Defense Forces personnel south of the Blue Line pointed a green laser beam at a UNIFIL patrol southwest of Khiyam (Sector East).

36. On 1 October, Israel Defense Forces personnel south of the Blue Line pointed a green laser beam towards a UN position near Ghajar (Sector East).

37. On 2 October, the Israel Defense Forces dropped a grenade about 30 meters away from UNIFIL peacekeepers in Marun al-Ra’s, who were providing security to local residents. About 20 minutes later, a second group of peacekeepers at the same location observed a second grenade exploding approximately 20 meters above their heads, creating a bright flash and white smoke. There were no injuries to UNIFIL personnel nor to the local residents who were present. UNIFIL had informed the Israel Defense Forces of its planned activity in advance. As the incident transpired, UNIFIL issued a formal “stop-firing” request to the Israel Defense Forces. UNIFIL also subsequently raised the incident with the Israel Defense Forces in writing.

38. On 3 October, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed green laser beams at UNIFIL patrol vehicles northeast of Sarda.

39. On 8 October, two Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed their rifles for a few seconds at an Observer Group Lebanon patrol, northeast of Marwahin.

40. On 8 October, an Israel Defense Forces soldier pointed his weapon toward five UNIFIL peacekeepers who were preparing for the Liaison Branch to cross the Blue Line, southwest of Naqurah (Sector West).

41. On 9 October, Israel Defense Forces personnel in vehicles at one of the five positions north of the Blue Line pointed a green laser toward a UN position southwest of Arab al-Luwayzah (Sector East).

42. On 11 October, an Israel Defense Forces drone dropped a grenade approximately forty meters outside the fence of a UN position in Kfar Kila. The resulting shrapnel projection caused light injury to one of the UNIFIL peacekeepers who was inside the position. UNIFIL has launched a technical investigation into the incident. UNIFIL has also written to the Israel Defense Forces protesting the incident. Following the incident, the Israel Defense Forces issued a statement saying that it had "operated to distance suspects, who attempted to reestablish a military structure belonging to the Hizbullah terrorist organization in the Kfar Kila area by means of a grenade." The Israel Defense Forces acknowledged the communication from UNIFIL and stated that that it reviewed the incident and "reinforced safety distance procedures for strikes near UNIFIL positions."

43. On 15 October, Israel Defense Forces personnel at one of the five positions north of the Blue Line pointed an infrared light towards a UNIFIL patrol northeast of Sarda.

44. On 16 October, Israel Defense Forces personnel directed a flashlight towards a Lebanese Armed Forces position, where UNIFIL was present, whereafter the Lebanese Armed Forces directed a flashlight toward the Israel Defense Forces. The Israel Defence Forces subsequently fired approximately 10 to 15 rounds near the Lebanese Armed Forces position. UNIFIL immediately issued a "stop fire" request, whereafter the engagement quickly ceased.

Restrictions of the freedom of movement or aggressive behaviour involving Lebanese actors

45. On 21 June, 50 individuals in civilian clothes blocked the path of a UNIFIL patrol northwest of Tibnin (Sector West) by placing vehicles across the road. After about an hour, the patrol was able to move to an adjacent area where the Lebanese Armed Forces was waiting, whereafter the patrol continued its activity. The incident was filmed and shared on social media. UNIFIL issued a public statement reiterating that freedom of movement is a core requirement for the implementation of its mandate.

46. On 28 June, five individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol southeast of Brashit (Sector East) and stating that the patrol could not proceed without being accompanied by the Lebanese Armed Forces. The crowd subsequently grew to ten individuals, with one of the individuals joining the group claiming that the road was private property. The Lebanese Armed Forces arrived shortly thereafter, following which the patrol left the area together with the Lebanese Armed Forces and continued its activity using an alternative road.

47. On 2 July, an individual in civilian clothes on a motorcycle gestured to a UNIFIL patrol near At Tiri (Sector West) to turn around. The patrol moved to a nearby location where it met up with the Lebanese Armed Forces which advised the peacekeepers to avoid At Tiri due to planned Ashura commemorations. The patrol then continued its activity using an alternative route.

48. On 4 July, three individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol west of Srifa (Sector West) stating that the patrol could not continue its movement. The patrol continued its activity using an alternative route.

49. On 9 July, a UNIFIL patrol near Jibal Al Butm (Sector West) encountered a low-hanging electric cable stretching between buildings, blocking the road. Several individuals explained that the road was not passable due to an airstrike with about 17

people gathering around the patrol, while a civilian vehicle blocked the road behind. After the Lebanese Armed Forces and the deputy mayor arrived, UNIFIL resumed its activity using an alternative route. Later the same day, UNIFIL confirmed that there had been an airstrike in the area.

50. Also on 9 July, about 15 individuals blocked the road of another UNIFIL patrol near Jibal Al Butm, without explaining the reason. After the Lebanese Armed Forces arrived, the patrol continued its activity using an alternative route. The mayor of Jibal Al Butm later informed UNIFIL that the individuals involved were local youth, acting independently.

51. On 10 July, about 10 individuals in civilian clothes, with motorbikes, blocked the road of a UNIFIL patrol near Aytiti (Sector West), while throwing stones and beating the patrol vehicles with their hands as well as placing car tires in front of the UNIFIL vehicles. After warnings via a loudspeaker, the patrol used two smoke grenades to disperse the crowd. Meanwhile, individuals continued to throw stones, hitting one of the peacekeepers, without causing injury. The patrol vehicles then pushed aside the motorbikes blocking the road and continued their movement. Following the incident, the mayor of Aytiti stressed that while he coordinates UNIFIL access to the village with the Lebanese Armed Forces "intrusions" on private property remain unacceptable to the community.

52. On 16 July, an individual in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol west of Ibil al-Saqi (Sector East). The patrol turned around and left the area.

53. On 20 July, five individuals in civilian clothes with three vehicles blocked the road of a UNIFIL patrol north of Frun (Sector East). The peacekeepers used an alternative road to continue their activity. Following the incident, the mayor of Frun suggested to UNIFIL that the perpetrators may have been outsiders.

54. On 21 July, eight individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol west of Dayr Kifa (Sector West), stating the patrol could not be present without the Lebanese Armed Forces. After the peacekeepers explained the purpose of the patrol, their attitude became more positive and, after the Lebanese Armed Forces arrived, the UNIFIL patrol continued its activity. Following the incident, the mayor of Days Kifa explained that local youth had stopped the last three vehicles of the patrol as they had been separated from the rest of the patrol and were entering private property.

55. On 24 July, a UNIFIL patrol southwest of Hariss (Sector West) encountered large stones blocking the road, apparently as the result of a landslide. While taking another road, one of the patrol's armored personnel carriers got stuck in the vegetation. Soon thereafter, five agitated individuals in civilian clothes arrived and started striking the vehicle with their hands. The group subsequently grew to 15 individuals. After the Lebanese Armed Forces arrived, the patrol resumed its activity. Following the incident the mayor of Hariss stated that the patrol was stopped as it entered a dead end. He advised that UNIFIL should coordinate its patrols with the Lebanese Armed Forces.

56. On 9 August, two individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol southeast of Zibqin (Sector West), stating they were not allowed to be present without the Lebanese Armed Forces as they were entering an area of private property. After the Lebanese Armed Forces arrived, the patrol continued its movement. A few minutes later, another individual in civilian clothes blocked the road of the patrol, stating the patrol could not continue as it was entering private property. After the Lebanese Armed Forces returned to the area, the patrol continued its movement for a second time.

57. On 10 August, four individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol near an olive grove south of Bafliyah (Sector West), stating the patrol was about to enter private property. An additional 15 individuals with vehicles arrived within minutes, with one of the individuals hitting one of the UNIFIL vehicles with a telescopic baton, breaking the rear-view mirror. The peacekeepers subsequently used tear gas to disperse the crowd, whereafter they continued their movement. Following the incident, the mayor of Bafliyah stated that the patrol had entered private property, and that the aggressive posture of the peacekeepers fueled tension.

58. On 10 August, UNIFIL peacekeepers reported that an individual in civilian clothes threw a stone toward a UNIFIL patrol northeast of Mays al-Jabal, lightly damaging the vehicle.

59. On 11 August, a group of about 30 individuals blocked the road of a UNIFIL patrol southwest of Al Malikiyah (Sector West). The Lebanese Armed Forces arrived after about 30 minutes, whereafter the patrol continued its movement. Following the incident the mayor of Al Malikiyah stated that local youths often act spontaneously when patrols are not accompanied by the Lebanese Armed Forces.

60. On 28 August, five individuals in civilian clothes threw stones at UNIFIL patrol vehicles, northwest of Ayn Ba'al (Sector West), causing minor damage to two of the patrol vehicles. The local mayor informed UNIFIL that the incident will be investigated.

61. On 9 September, 12 individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL vehicle patrol north of Ash Sh'aytiyah (Sector West), shouting and throwing stones, while stating the patrol had to be accompanied by the Lebanese Armed Forces. After a short interruption, the patrol continued its movement.

62. On 14 September, five individuals in civilian clothes threw stones at a UNIFIL patrol passing south of Jibal Al Butm (Sector West), resulting in slight damage to one of the UN vehicles.

63. On 16 September, approximately 15 individuals in civilian clothes threw stones at a UNIFIL vehicle patrol in Alahmadiya (Sector East) prompting the peacekeepers to leave the area and use an alternate route.

64. On 28 September, an individual in civilian clothes stopped an Observer Group Lebanon patrol northwest of Kafra (Sector West) and informed the patrol that to continue on the road posed a safety risk. The patrol turned around and proceeded on a different route.

65. On 1 October, four individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol northeast of Naffakhaniyah (Sector West). The Lebanese Armed Forces soon arrived, whereafter the patrol continued its movement. About an hour later, the same patrol was stopped for a second time by a group of nine individuals in civilian clothes. After a short stop, the patrol was able to continue its movement.

66. On 3 October, two individuals in civilian clothes on motorcycles stopped a UNIFIL patrol southeast of Alahamadiya (Sector East) and asked the patrol to leave the village. The patrol left the village and resumed its planned activity.

67. On 4 October, a group of individuals in civilian clothes threw stones at a UNIFIL vehicle southwest of Tibnin, resulting in minor damage to the vehicle.

Incidents not attributed to any party

68. On 3 October, a UNIFIL vessel operating in the UNIFIL Area of Maritime Operation experienced electronic interference from an unknown source for approximately 30 minutes, affecting its global positioning and radar systems.

69. On 5 October, UNIFIL Maritime Task Force vessels experienced electronic interference from an unknown source for approximately 45 minutes, affecting essential navigational and surveillance equipment, including the global positioning and automatic identification systems and radar assets.

70. On 9 October, a UNIFIL patrol near Alma al-Sha‘b experienced electronic interference from an unknown source, including radio interference in an unspecified language.

71. On 14 October, a UNIFIL patrol southeast of Marun al-Ra‘s experienced electronic interference from an unknown source, temporarily disrupting their global positioning system.

المرفق الثاني

Implementation of the arms embargo

1. Paragraph 15 of resolution 1701 (2006) states that all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States regarding allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution 1701 (2006).

2. In identical letters dated 25 June addressed to the President of the Security Council and to the Secretary-General (S/2025/416), the Permanent Representative of Israel to the United Nations stated that "attempts to reactivate smuggling routes along the Lebanese-Syrian border have also been observed […] Hezbollah is making concerted efforts to restore its military capabilities through transfer of funds […] Iran initially attempted to resume direct financial transfers to Hezbollah via direct flights to Lebanon and also through indirect flights via third countries …. Recently, Hezbollah has shifted to more sophisticated methods, primarily using the "hawala" system through money exchange offices in Lebanon, transferring hundreds of millions of dollars through this channel. Overall, an estimated one billion dollars has been transferred to Hezbollah since the ceasefire came into effect […] Hezbollah's aerial unit continues to produce thousands of UAVs under the guidance and funding of Iran".

3. In response, in identical letters dated 10 July addressed to the President of the Security Council and to the Secretary-General (S/2025/458), the Permanent Representative of Iran to the United Nations rejected "the baseless and fabricated allegations levelled against the Islamic Republic of Iran in the [Israeli] letters dated 29 May and 25 June 2025".

4. In identical letters dated 6 October addressed to the President of the Security Council and to the Secretary-General (S/2025/621), the Permanent Representative of Israel to the United Nations stated that "Hezbollah has intensified smuggling by land, air, and sea, including efforts to reestablish arms smuggling routes along the Lebanese-Syrian border using local smugglers, operatives, and reportedly tunnels […] on August 19, Syrian forces intercepted a truck carrying Grad rockets from Syria into Lebanon via the Homs route, a known smuggling corridor running from southwest of Homs towards northeastern Beqaa. This recent illustrative case follows multiple thwarted attempts to smuggle anti-tank missiles, launchers, and RPGs across the border in areas like Al-Hermel and Al-Qusayr.

5. On 15 August, Hizbullah Secretary General Naim Qassem stated "thank you to the Islamic Republic of Iran, which supported us with money, weapons, resources and political and media positions. Iran stood by us, bore the burden with us, and offered martyrs".

6. Separately, the Syrian Ministry of Interior announced on 13 July that it had detained a suspected terrorist connected to "a cell affiliated with the Lebanese Hezbollah militia" in possession of "explosive devices [obtained] through illegal smuggling crossings". On 19 August, the Syrian Ministry of Interior stated that "the Internal Security Forces in Homs seized a car loaded with Grad missiles that were being smuggled towards the Lebanese border". On 11 September, the Syrian Ministry of Interior announced the arrest of a "terrorist cell affiliated with the Hezbollah militia" operating in the western Damascus countryside, adding that heavy weapons

including “rocket launchers, 19 Grad rockets, anti-tank missiles, individual weapons, and large quantities of various ammunition were confiscated” and that “preliminary investigations revealed that cell members received training in camps inside Lebanese territory and were planning to carry out operations inside Syrian territory that would threaten the security and stability of citizens”. Hizbullah, in a statement dated 11 September, categorically refuted the allegations, stating that it had “no presence or activities in Syria” and was “fully keen on Syria’s stability and its people’s security”.

7. On 18 October, the Israel Defense Forces stated that it had “thwarted an attempt to smuggle weapons in the Mount Hermon area”, noting that “a number of suspects were arrested who attempted to smuggle weapons from Syrian territory to Lebanese territory … the forces arrested the suspects and transferred them for investigation after they attempted to smuggle hand grenades, pistols, anti-tank rocket-propelled grenades and ammunition”.

8. As detailed in paragraph 63 of this report, the UNIFIL Maritime Task Force continued to support maritime interdiction operations, hailing 2,498 vessels.

9. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution 1701 (2006) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution 1701 (2006) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution 1701 (2006).

المرفق الثالث

Mobilization of international support for the Lebanese Armed Forces

1. In paragraph 11 of its resolution 2790 (2025), the Security Council urged "the international community to intensify its support, including equipment, material and finance, to the LAF in order to ensure their effective and sustainable deployment south of the Litani River and to enhance their capacities to implement resolution 1701 (2006), … [and requested] … the Secretary-General to continue adapting UNIFIL's activities, within its mandate, to support the Lebanese Armed Forces in the establishment between the Blue Line and the Litani river of an area free of any armed personnel, assets and weapons other than those of the Government of Lebanon and of UNIFIL".

2. During the reporting period, President Aoun continued to advocate for increased support for the Lebanese Armed Forces. In his speech delivered during the General Debate of the Eightieth Session of the United Nations General Assembly, on 23 September, the President stated, "Furthermore, there is the issue of providing the necessary means to our legal armed forces so that they may take on the task in defending and safekeeping our national integrity. We remain hopeful about the public initiatives to organize international conferences dedicated to that purpose." According to readouts published by the presidency, many of the President's engagements with dignitaries on the margins of the General Debate included discussions on prospective support to the Lebanese Armed Forces. Such support was also a key theme of discussions between President Aoun and United Kingdom Foreign Secretary David Lammy during the latter's official visit to Lebanon on 4 July. Moreover, following a meeting between Prime Minister Salam and French President Emmanuel Macron in Paris on 24 July, a statement released by the French Presidency noted that the latter had committed to continuing "to contribute to strengthening the Lebanese army, which must ensure the state's monopoly on weapons throughout the territory". Later, in a 6 September statement welcoming the Lebanese Government's endorsement of the Lebanese Armed Forces plan to assert exclusive state control over weapons, the French Ministry of Foreign Affairs noted that France "stands ready to organize two conferences in support of the Lebanese Armed Forces and of recovery and reconstruction when conditions allow". Lebanese Armed Forces Commander General Rodolph Haykal also made trips abroad to rally financial and technical support for the Lebanese Armed Forces, traveling to Jordan in July and Qatar in October, while receiving several delegations for discussions on financial support for the Lebanese Armed Forces and opportunities for technical assistance.

3. On 30 June, Qatar formally announced its provision of $60 million in support of the Lebanese Armed Forces (see S/2025/460, annex III, para. 7). According to the statement released by the Qatari Ministry of Foreign Affairs, the announcement came "within the framework of the State of Qatar's firm commitment to support the Republic of Lebanon, stand by the brotherly Lebanese people, and its firm belief in the importance and necessity of joint Arab action". The European Union (EU), on 23 June, launched a €12.5 million project to support the Lebanese Armed Forces in "leading recovery efforts, enhancing security and helping communities in Southern Lebanon rebuild". On 10 September, the United States announced the approval of a package for Lebanon with an estimated value of $14.2 million, intended to "build the capability and capacity of the Lebanese Armed Forces to dismantle weapons caches and military infrastructure of non-state groups, including Hizballah".

4. The Military Technical Committee for Lebanon convened in London on 15 and 16 September to review the evolving requirements of the Lebanese Armed Forces in the context of the ongoing implementation of the cessation of hostilities agreement and the plan to establish exclusive state control over weapons. During the meeting, the admission of three new members – Qatar, the Republic of Korea and Türkiye – signified the growing interest among Member States in supporting the Lebanese Armed Forces in southern Lebanon. UNIFIL and UNSCOL attended the meeting as observers.

5. In coordination with the Committee, several Member States continued to provide critical support to the Lebanese Armed Forces. Equipment, including that related to explosive ordnance disposal, was provided by Germany, the Netherlands, Türkiye, the United Kingdom and the United States. Canada, Denmark, France, Italy, Japan, Spain and the United Kingdom delivered training courses and, in several cases, contributed to the enhancement training infrastructure for the Lebanese Armed Forces. Sustainment support, intended to enhance the wellbeing of Lebanese Armed Forces personnel, was provided by France, Italy, the Republic of Korea, Spain and the United States. The Netherlands and Italy continued to provide support to civil-military cooperation (CIMIC) activities, while, outside the remit of the Military Technical Committee, the European Union, the Netherlands, the United Kingdom and the United States provided equipment, training and infrastructure to support border control and management. With funding from France and the EU, and support from the United Nations Development Programme, the International Organization for Migration and partners, the Lebanese Armed Forces, on 30 September, inaugurated the Joint Rescue Coordination Centre at the Beirut Naval Base. Focusing on prevention, preparedness, response, and recovery at sea, the Centre will coordinate maritime emergencies, rescue operations, and strengthen cooperation among the Army, ministries and security agencies, with UNIFIL participation.

6. Pursuant to the memorandum of understanding signed on 10 June for the provision of non-lethal material support to the Lebanese Armed Forces (see S/2025/460, annex III, para. 9), UNIFIL delivered 55,263 kilograms of food rations and 442,620 litres of fuel to the Lebanese Armed Forces. In a separate initiative, on 16 September, UNIFIL gifted 101 vehicles, including four-wheel drive vehicles, cargo trucks, water tankers, ambulances, and luggage transport vehicles, as well as other equipment to the Lebanese Armed Forces.

7. Efforts to enhance the integration and complementarity of funding mobilized through the United Nations in support of the Lebanese Armed Forces continued during the reporting period. Of $38 million in donor funding, including pledges, received by United Nations agencies, funds and programmes from Canada, Denmark, the European Union, Finland, France, Germany, Italy, Norway, and Spain, $32.7 million was channeled through the “Livelihood Ecosystem” project (see S/2025/460, annex III, para. 9) in support of the Lebanese Armed Forces. Under a broader United Nations strategy of support to the security sector, seven United Nations agencies, funds and programmes are supporting the implementation of 20 projects in support of the Lebanese Armed Forces, in line with the Human Rights Due Diligence Policy, including in support to operational readiness, CIMIC activities for trust building, upgrading the main logistics warehouse, introducing modern supply chain systems and renewable energy solutions, removal of rubble and unexploded ordnance, border control, maritime security, and capacity development in the areas of migrant protection, human rights, mediation, and women, peace and security. Funding totaling $2.1 million from the European Union and the Netherlands was also directed to the Lebanese Mine Action Centre. The Lebanese Armed Forces also endorsed and promulgated an anti-sexual harassment and domestic violence policy, developed with support from the United Nations, and delivered related training to officers in border regions.